مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (8) العدد (2) 2024
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2024/08/09 ، تاريخ القبول: 2024/08/13، تاريخ النشر: 2024/08/14

السكن العشوائي في هوامش المدن – دراسة في جغرافية السكن

معمر مخزوم الشحومي
قسم الجغرافيا– كلية الآداب – الجامعة الأسمرية الإسلامية – ليبيا

المستلخص

يهدف البحث إلى دراسة أحد ظواهر العمران الحضري وهي ظاهرة السكن العشوائي في هوامش المدن، مناطق التماس بين مساحة المخطط العمراني للمدينة والأراضي الريفية المجاورة لها، والتي في الغالب تكون على هيئة جيوب ريفية متداخلة مع أطراف المدن.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج التحليلي الذي سعى من خلاله إلى ربط العلاقة بين ظهور وتمدد ظاهرة السكن العشوائي وبين تدني مستوى المعيشة وغياب دور الدولة في ارساء دعائم التنمية السكنية وتعطيل القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الإسكان.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مشكلة السكن العشوائي لصيقة بالدول النامية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية لشريحة من السكان، وأن العشوائيات تفتقر إلى كافة متطلبات المسكن الصحي، وتساهم بشكل واضح في تفاقم ظاهرة التلوث البصري الناتج عن عدم تجانس مفردات المكان.

وتوصي الدراسة بالتصدي لهذه الظاهرة من خلال تفعيل دور الاجهزة المعنية لردع المخالفات بكافة صورها واشكالها وتلافي انتشارها، ووضع الخطط المستقبلية للنمو السكني واجراء مسح ميداني هدفه اعداد قاعدة بيانات لحصر سكان العشوائيات لتوفير السكن البديل لهم مستقبلا، ودعم القطاع الخاص في مشاريع التنمية السكنية.

الكلمات المفتاحية: السكن العشوائي – التلوث البصري – الإخلاء – التزاحم.

المقدمة

يظهر تأثير النمو العشوائي للمباني السكنية في ضواحي المدن في العديد من الجوانب كتشويه الصورة العمرانية للمدينة، ويتمثل ذلك في غياب القيم الجمالية عند تصميم المباني السكنية وكذلك الطرق والانشطة المجاورة لها، وذلك لأن هذه المباني او العشوائيات هي جهود فردية في البناء غير منسقة ولا تسير وفق مسارات عمرانية مخططة مسبقا، ومن أهم اسباب ظهور وانتشار البناء العشوائي هو تدني المستوى الاقتصادي لسكان هذه العشوائيات والطابع الاجتماعي الريفي الذي قدموا منه إلى هوامش المدن، بالإضافة إلى ضعف التخطيط والمتابعة من قبل البلديات.

ونظرا للانتشار الواسع للعشوائيات اصبحت ظاهرة عالمية تلتصق بالدول النامية في الغالب الأعم، كما أنها ليست مشكلة عمرانية بحتة يمكن حلها بمجموعة خطوات عمرانية، بل هي مشكلة تتشابك فيها الظروف البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية وتساهم جميعها في ظهورها على أرض الواقع، وهى في الغالب انعكاس للظرف السياسي للبلد، والسكن العشوائي في الغالب ينتج عن غياب دور التنمية المكانية وتخلي الدولة عن دورها في اعداد المخططات العمرانية أو متابعة تنفيذها، وهذا في مجمله يفسح المجال أمام البناء العشوائي غير المخطط في هوامش المدن، فضلا عن التعديات على المساحات الخضراء والأراضي الفضاء داخل المخططات الحضرية.

وغالبا ما تتفاقم مشكلة السكن العشوائي في الدول غير المستقرة التي تدور في فلك الصراعات الداخلية التي يترتب عنها اهمال المشاريع السكنية للطبقة الفقيرة والمتوسطة من سكانها، وفي مقابل ذلك يساهم غياب دور القطاع الخاص في الاستثمار في مجال الإسكان في تفاقم هذه المشكلة، ويؤدي إلى اعتماد السكان على جهودهم الفردية غير المنسقة ولا المخططة لتوفير سكنهم والتي تقود إلى ظاهرة السكن العشوائي.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة البحث في تسليط الضوء على ظاهرة السكن العشوائي والسلبيات التي تصاحبها، والمتمثلة في ارباك مركب استخدامات الارض سواء الحضرية والريفية وما ينتج عنها من تدني في مستوى الخدمات وتعثر في توزيع شبكات المرافق الصحية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي وما يترتب على ذلك من مشاكل بيئية واحتقان في الحركة المرورية فضلا عن التلوث البصري للمكان. وهو ما يقود إلى طرح بعض التساؤلات وهي:

1- ما الاسباب الكامنة وراء ظهور وانتشار نمط السكن العشوائي؟
2- ما مظاهر التلوث البصري الناتج عن ظاهرة السكن العشوائي؟
3- ما مفهوم وخصائص المناطق الحضرية المتخلفة؟

فرضية البحث

ظاهر السكن العشوائي هي انعكاس للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها المدن التي يسود هذا النمط في هوامشها أياً كان تواجدها، او ما يعرف بالمناطق الحضرية المتخلفة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

1- الوقوف على أهم مظاهر وتداعيات نمط السكن العشوائي، وأهم الأسباب الكامنة وراء هذا النمط من السكن.

2- ابراز دور الدراسات الجغرافية في الكشف عن مدى أهمية تنظيم البناء السكني في المحلات العمرانية الحضرية التي تظهر في هوامش المدن.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الاتي:

1- التعرف على مظاهر السكن العشوائي وسلبياته على البيئة الحضرية.

2- التعرف على خصائص المناطق الحضرية المتخلفة.

منهجية الدراسة

أُستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليل البيانات والبحث في علاقاتها المكانية بغية الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تؤكد أو تنفي فرضية الدراسة.

إطار الدراسة

الإطار الموضوعي

يتمثل الإطار الموضوعي لهذا البحث في جغرافيا السكن، التي تهتم بدراسة ظاهرة السكن العشوائي الذي يظهر عادة في هوامش المدن في مناطق التماس بين حدود المخططات الحضرية والمناطق الريفية المجاورة، ويطلق على هذه المناطق مصطلح المناطق الحضرية المتخلفة، حيث يغيب التخليط المسبق ويسود نمط السكن العشوائي.

الإطار الزمني

تتمثل الحدود الزمنية لأي بحث في الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، وتأسيساً على ذلك فإن الإطار الزمني لهذا البحث يتمثل في فترة جمع بيانات الدراسة خلال سنة 2024م.

الدراسات السابقة

من خلال البحث والاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت هذا الموضوع نلاحظ أنها شحيحة في الكتب والرسائل العلمية مقارنة بالمواضيع الجغرافية الأخرى، إلا أن معظمها تناولت موضوع الإسكان العشوائي ضمن دراسة جغرافية تتعلق بجغرافية السكن أو جغرافية المدن والتخطيط المدن الجديدة أو التوسع العمراني أو التنمية المكانية أو نحوها من الدراسات الجغرافية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ومعظمها كان في صورة ورقات بحثية في ندوات أو مؤتمرات علمية، ومن بين هذه الدراسات السابقة نعرض التالي:.

دراسة النعيم، (2004)، بعنوان الاحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، والتي قدمها في ندوة (الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية القاهرة)، وتناولت هذه الدراسة أثر بيئة الاحياء العشوائية على أمن المدن والمجتمعات الحضرية، وأظهرت علاقة السكن العشوائي وتردي الخدمات وزيادة معدلات البطالة الناتجة عنه بانتشار الجريمة وتفشي الامراض الاجتماعية التي تنعكس بشكل مباشر على الوضع الأمني في هذه العشوائيات والاحياء السكنية المجاورة لها.

دراسة حويش وطاهر (2005)، بعنوان السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية، مقدمة في المؤتمر الرابع حول قضايا الإسكان العشوائي الواقع والمأمول، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2005م، حيث تناولت الدراسة واقع السكن العشوائي والسلبيات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية الناجمة عن هذه الظاهرة، وسبل معالجتها مستقبلا وفق خطوات سلمية تضع في اعتبارها كل الجوانب ذات العلاقة.

دراسة عبدالحميد (2006) تناولت موضوع السكن العشوائي والحلول الواعدة في الجمهورية السورية، جريدة الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، كما تطرقت لتداعيات الظاهرة على المجتمع الحضري، وخاصة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والنفسية على سكان الاحياء العشوائية بسبب تزاحم المباني وتردي الخدمات، وخرجت الدراسة بجملة من التوصيات التي تمثل حلول واعدة من شأنها القضاء التدريجي على هذه الظاهرة وفق سياسات تنموية مخططة تأخذ في اعتبارها الجوانب العمرانية والاقتصادية، أهمها خلق فرص عمل وتبني مشاريع الإسكان.

دراسة إبراهيم (2007) سلطت الضوء على التلوث البصري Visual Pollution وأثره على المدينة المصرية المعاصرة، والتي قدمها في مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، بجمهورية مصر العربية، كما سلطت هذ الدراسة الضوء على جانب آخر من تداعيات ومظاهر السكن العشوائي وهو فقدان الحس الجمالي بسبب عشوائية مفردات المكان وهو ما ينعكس سلبا على الاحساس بالراحة، وأظهرت الدراسة العلاقة بين سلوكيات سكان العشوائيات واحوال البيئة التي تعيشون فيها، وأن هذه السلوكيات هي نتيجة تراكمات ورواسب للبيئة المحيطة التي تفتقر إلى الجماليات، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على المجتمع، فانعدام الجمال يؤدي تدريجيا إلى فساد الذوق العام نتيجة اعتياد القبح وشيوعه، وبالتالي تدهور الحالة النفسية للمواطن وتدميرها مما يؤثر على الناتج العام والاقتصاد القومي للبلاد.

دراسة أشرف (2008)، بعنوان تنمية التجمعات العمرانية ذات القيمة الحضرية كمنظومات تخطيطية تحقق استقرار الكيان العمراني للمدينة العصرية القائمة بالتطبيق على مدينة المنيا، مجلة كلية الهندسة جامعة المنيا، وتناولت الدراسة موضوع تنمية التجمعات العمرانية المتاخمة للمخططات

الحضرية، ووضعها ضمن حسابات المنظومات التخطيطية بما يكفل استقرار البيئة الحضرية وتلافي تداعيات ومشاكل النمو العمراني غير المخطط، والذي يؤدي في الغالب إلى ظهور وانتشار السكن العشوائي بالقرب من المخططات الحضرية للمدن المعاصرة، وخرجت الدراسة بتوصيات حول التجمعات العمرانية الملاصقة لمدينة المنيا في جمهورية مصر العربية.

مفهوم السكن العشوائي

ظهر مفهوم السكن العشوائي خلال الثورة الصناعية التي شهدتها لندن في القرن التاسع عشر، ليأخذ في الانتشار في انحاء كثيرة من العالم، ويطلق على هذه المناطق تسميات عديدة منها السكن السرطاني ومدن الصفيح والسكن القزمي والسكن الغير قانوني، بالإضافة إلى مصطلحات العشوائيات والمدن الاكواخ ومدن الصفيح (فاخر، 2008، ص10).

ونظرا لتباين مفهوم السكن العشوائي من منطقة إلى اخرى نسرد هنا بعض التعريفات لتوضيح هذا المفهوم منها على سبيل المثال لا الحصر التعريف الذي اورده المعهد العربي لإنماء المدن للأحياء العشوائية، والذي يرى أنها مساكن غير مرخصة مقامة على أراضي ملكيتها عامة او خاصة، وهي في غالب لا تغطيها الخدمات الحكومية لعدم قانونية بنائها (النعيم، 2004، ص2)، ونشير هنا ايضا إلي التعريف الذي انبثق عن توصيات ندوة ظاهرة السكن العشوائي واحياء الصفيح التي أقيمت سنة 1985م في مدينة الرباط المغربية والذي ينص على أن السكن العشوائي هو كل مبنى يخالف القوانين التخطيطية المعمول بها عمرانيا وصحيا باعتبارها مباني تشكل خطرا على ساكنيها وعلى المصلحة العامة (احويش، 2005، ص248).

ويظهر تأثير البناء العشوائي على المساحة العمرانية الحضرية او حتى الريفية من خلال احداثه تشويه للصورة البصرية لغياب الجانب الجمالي في تصميم المباني السكنية وطريقة هندسة الطرق، ويرجع غياب الطابع الجمالي عن السكن العشوائي لأنه في الغالب ناتج عن جهود ذاتية للسكان في البناء واعتمادهم على اساليب بسيطة وقديمة وبدون تخطيط مسبق، وبذلك يمكن تعريف العشوائيات بأنها محاولة السكان توفير سكنهم بجهود فردية دون تدخل او متابعة جهاز الإسكان لتنظيم هذه الخدمة، فيكون توفير السكن هو المطلب الأساس بغض النظر عن ملائمته او مطابقته للمعايير المنظمة للبناء السكني (مرغني، 2008م، ص98).

دوافع انتشار المناطق العشوائية

وحتى تتضح معالم صورة هذه الظاهرة لابد من معرفة الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظهورها، الأمر الذي يساعد على ايجاد الحلول المناسبة لتفادي تنامي امتداها مستقلا، وهنا يمكن عرض هذه الدوافع على النحو التالي:

1. انخفاض مستوى دخل بعض شرائح المجتمع والذي جعلها عاجزة عن امتلاك المسكن الصحي داخل المخططات الحضرية للمدن.
2. تدفق السكان من الارياف المجاورة نحو المدن وغلاء أسعار الراضي داخل المخططات الحضرية لهذه المدن اضافة إلى ارتفاع قيم ايجارات السكن.
3. غياب دور الأجهزة الرقابية للدولة والذي يفسح المجال أمام المخالفين للتعدي على املاك الدولة واقامة المباني السكنية على أراضي غير مخصصة لهذا الاستعمال.

السلبيات الناجمة عن ظاهرة السكن العشوائي

ولا شك أن لظاهرة السكن العشوائي الكثير من الجوانب السلبية تؤثر على سكان تلك الاحياء بشكل خاص وعلى المجتمع الحضري للمدينة عموما، ويمكن هنا ابراز بعض هذه السلبيات في النقاط التالية:

الدوافع على النحو التالي:

1. انخفاض نصيب الفرد من الخدمات العامة
2. انعدام شبكات المرافق كالصرف الصحي يؤدي إلى خلق بيئة ملوثة
3. انعدام الخصوصية بسبب التكتل العمراني غير المخطط

السكن العشوائي والتجاوز على الأراضي

السكن العشوائي قائم على مبدأ التجاوز على المساحات غير المخططة، سواء كانت تعود للدولة أو للأفراد، وهي ليست مشكلة تخطيطية او اجتماعية او اقتصادية فحسب، وانما تتعلق ايضا بالجانب القانوني المتمثل بملكية الارض المتجاوز عليها والتي تعود ملكيتها غالبا للدولة، اما انواع الأراضي المتجاوز عليها فيمكن تحديدها في ثلاثة اصناف هي:

- أراضي المملوكة للدولة: وهي التي تعود ملكيتها للوزارات المختلفة.
- أراضي الوقف: وهي أراضي تعود للمقابر والمساجد والزوايا ونحوها.
- أراضي ملك خاص: وهي الأراضي التي تعود للأفراد ولكن استعمالها غير متطابق مع الاستعمالات المخصصة لها.

توصيات الأمم المتحدة بخصوص السكن العشوائي

اهتم برنامج الأمم المتحدة بمشكلة السكن العشوائي من زاوية الاجلاء او ما يعرف بالإخلاء القسري الذي يتعرض له سكان هذه المناطق وما يترتب عنه من حقوق وواجبات لهؤلاء السكان، فقوانين الأمم المتحدة المستجدة عارضت عمليات الإخلاء القسري وضمنت حقوق سكان هذه العشوائيات وهو ما يعد تطورا مهما في قطاع الإسكان. تعود للأفراد ولكن استعمالها غير متطابق مع الاستعمالات المخصصة لها.

وقد صدرت وثيقة مهمة بشأن الإخلاء القسري بعنوان (General Comment No7) خلال سنة 1997م وافقت عليها الأمم المتحدة وحددت مجموعة من المعايير تجبر حكومات الدول على الالتزام بمجموعة من الاجراءات منها ضمان قوانين محلية تعاقب المسؤولين عن حملات الاخلاء القسري للسكان دون ضمان سكن بديل لهم وأن الاخلاء لا يترتب عنه تشريد للأسر او الافراد مع الالتزام بمنح التعويضات المناسبة عن أي ضرر تسببه عمليات الاخلاء القسري (برنامج الأمم المتحدة 2001م)

هذا وعند القيام بالإخلاء كأجراء أخير ينبغي طمأنة الأشخاص الذين تم إخلاؤهم بأنهم لن يتشردوا وأنهم سيتلقون اشتراطات قبل اتخاذ أي إخلاء لهم، بما فيها فرصة التشاور الحقيقي وفترة إخطار مناسبة قبل الموعد المقرر للإخلاء، ويجب ألا تتم عمليات الإخلاء في الأحوال الجوية السيئة أو ليلا، ما لم يوافق الأشخاص المتضررون على ذلك.

التلوث البصري الناتج عن السكن العشوائي

في هذا الجانب من البحث سنتحدث عن التلوث البصري الناتج عن السكن العشوائي، من خلال محاولة الإحاطة بمفهوم التلوث البصري من جانب، وتوضيح الخصائص البصرية والجمالية للتجمعات الحضرية من جانب آخر، وماهي أسس ومعايير الحس الجمالي البصري بغية الوصول إلى مظاهر التلوث البصري في المدن، وعلاقة ذلك بظاهرة السكن العشوائي.

مفهوم التلوث البصري

التلوث البصري (Visual Pollution) هو مصطلح يطلق على العناصر البصرية الغير الجذابة، وهي كل المناظر المحيطة بالإنسان باختلاف انواعها، مثل المباني غير المخططة والعمارة غير المنظمة والاعلانات العشوائية، كل هذه الامور هي تشويه تقع عليه عين الإنسان ويحس عند النظر إليه بعدم ارتياح نفسي، (موسوعة الحرة، ويكيبيديا)، وبمعنى آخر هو كل ما يؤذي البصر وينفره من مناظر غير متجانسة وغير متناسقة وعناصر مشوهة للشكل الجمالي للبيئة العمرانية (المجلة المعمارية العربية)، ويعرف التلوث البصري ايضا بأنه كل ما يتواجد من عناصر معمارية تؤذي الناظر عند مشاهدتها وتفقده

الاحساس بالقيم الجمالية والتشكيلية، وهذه التأثيرات ناتجة بسبب المظاهر غير الجمالية والتي لا تتلاءم مع البيئة المحيطة (عبدالرحيم، 2008، ص6).

الخصائص البصرية والجمالية للمدينة

اظهرت الدراسات النفسية المهتمة بسلوكيات الفرد أن هناك علاقة بين سلوكيات الفرد المنحرفة وتراكمات ورواسب البيئة المحيطة التي تفتقر إلى مظاهر الحس الجمالي والذي بدوره يهذب سلوكيات الفرد ويجعله أكثر ايجابية وذلك عكس المظهر العشوائي الذي يؤدي اعتياد مشاهدته إلى فساد الذوق العام، وهذا ما يلاحظ بجلاء في سلوك الاحياء العشوائية.

ولا شك أن نجاح الحس البصري للمدينة يتأثر بمفردات بيئتها الطبيعية، إلا أن مقتضيات الحياة الحضرية قد تفرض بعض التعديلات وهنا يكون دور المخطط في مدى مرونته وقدرته على استخدام هذه الجوانب وخلق الانسجام بين مفردات المكان الطبيعية وما يضاف إليها من استخدامات حضرية، وهو ما يقود إلى تحقق معايير الحس الجمالي الذي يجلب الاحساس بالراحة والانسجام لسكان هذا المركب الحضري.

مظاهر التلوث البصري

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تحديد مظاهر التلوث البصري في النقاط التالية:

1. التنافر وعدم التناغم بسبب تباين اشكال المباني بين القديم والحديث.
2. اهمال المعالم والمباني الأثرية أو تحويلها إلى استخدامات أخرى.
3. اهمال المساحات الفضاء وتحويلها إلى مكبات للقمامة.
4. اهمال واجهات المباني واستغلال واجهات المباني في الاعلانات غير المتناسقة.

اسباب التلوث البصري

أدى التوسع العمراني العشوائي في هوامش المدن إلى تدهور البيئة الحضرية، وبالتالي تأثر الصورة البصرية للمتلقي نتيجة لاختلاط وتداخل الأنماط العمرانية، واحداثه تنافرا أثر بشكل سلبي على المشهد الحضري للمدينة، ويمكن تحديد الأسباب بما يلي: (عبدالرحيم، 2008، ص6).

الأسباب الاقتصادية

فالظروف الاقتصادية غالبا ما تسبب في توقف التشييد السكني الموجه للطبقات الفقيرة في ارتفاع اسعار السكن، وكذلك قيام بعض مالكي العقارات بعدم تشطيب وطلاء الواجهات عقاراتهم توفيرا للتكاليف، وكذلك تؤدي سوء الظروف المادية إلى اهمال توفير صناديق المخصصة لجمع القمامة وبالتالي التخلص منها بإلقائها في الشوارع.

الأسباب الثقافية

وتتمثل الأسباب الثقافية في بعض الجوانب منها: انخفاض المستوى التعليمي والثقافة لدى الافراد أدى إلى اهمالهم الاعتبارات الجمالية ونظافة البيئة المحيطة بالسكن، وكذلك انخفاض مستوى الوعي في مجال الخبرة المهنية لدى المخططين والمصممين.

الأسباب الاجتماعية

أما الأسباب الاجتماعية فتتمثل في رغبة العديد من سكان الريف في تحضر الأمر الذي ساهم ازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة إلى حدوث أزمة سكنية، واضطرار السكان إلى ايجاد معالجات ذاتية لحل المشكلة السكنية.

الأسباب القانونية

يمكن تلخيص الأسباب القانونية في عدم وجود متابعة دورية وجادة من قبل الجهات المختصة والمخولة بتطبيق القوانين والتشريعات النافذة، وكذلك قصور وضعف وقدم القوانين والتشريعات المنظمة للعمران، وهو ما يترتب عنه بطبيعة الحال وجود الكثير من المخالفات والتعديات العمرانية من قبل السكان.

السكن العشوائي مشكلة حضرية

تظهر الدراسة التحليلية لمشكلة الإسكان حقيقة أنها مشكلة حضرية، لها علاقة بحياة المدينة في المقام الأول، كما يكشف التشخيص الشامل لكل زوايا المشكلة أن سببها الأساسي يكمن في ازدحام السكان وتمركزهم في المدن أو ما يعرف بظاهرة النزوح من الأرياف ناحية المدن، والتي تترتب عنها العديد من الآثار والمشاكل التي تؤثر سلبا على الفرد والأسرة، اجتماعيا واقتصاديا وإيكولوجيا.

ومن الملاحظ في السنوات الخيرة زيادة نسبة سكان الحضر على سكان الريف وذلك في العديد من مناطق العالم، وعليه فإن مشكلة الإسكان الحضري تتجسد في زيادة معدلات التزاحم على الأرض وارتفاع المباني، وتضاعف المساكن وارتفاع الايجارات وغير ذلك من المظاهر الحضرية، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ترتبط أساسا بعاملين هما زيادة نسبة التحضر في المدن، وكذا النمو الديموغرافي الذي يعتبر من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى فقدان التوازن وظهور الأزمات التي يعيشها المجتمع المعاصر (ابراهيم، 2000م، ص34).

وبالرغم من التقدم الذي يعيشه العالم إلا أن عملية الإسكان مازالت متخلفة عن التقدم الصناعي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاكل السكنية في الأرياف ليست خطيرة، مقارنة بمشاكل الإسكان في المدن خاصة الصناعية ومن هنا فإن أبرز العقبات التي تواجه الإسكان في دول العالم الثالث تتمثل في: الدخل

المنخفض وارتفاع تكلفة السكن والامكانات المحدودة للدولة وسعر الأرض والمضاربة به والنقص في التمويل وانعدام الادخار وانعدام صناعة مواد البناء، إضافة إلى التخلف في الهندسة المعمارية وغياب التخطيط.

مظاهر المشكلة السكنية

لا تقتصر المشكلة الإسكانية على تنظيم البناء السكني أو عدم تلبية حاجة السكان من المساكن، وإنما تتجلى تداعيات هذه المشكلة في العديد من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية نوضحها على النحو التالي:

المظاهر الاقتصادية

تشير العديد من الدراسات الحديثة التي أجريت حول مشكلة الإسكان إلى أنها في الأساس مشكلة اقتصادية، لأنها ترتبط بالدرجة الأولى بمشاكل الأجور ومستويات المعيشة، وتحددها ثلاث متغيرات رئيسية وهي: مرحلة التطور الاقتصادي والموقع الاقليمي للوحدات السكنية ومستوى دخل الأسرة، وعلى أساس ذلك فإن المستوى الاقتصادي للمجتمع يعتبر مؤشرا أساسيا لمستوى السكن.

وتأسيا على ما تقدم فإن المستوى الاقتصادي للدولة يعد من ركائز التنمية المكانية والتي من بينها التنمية في مجال الإسكان وهو ما يقطع الطريق أمام ظهور السكن العشوائي، وخير مثال على ذلك إزالة احياء الأكواخ التي كانت في ضواحي مدينة طرابلس في ليبيا عقب الانتعاش الاقتصادي الذي صاحب اكتشاف النفط وتسخير عائداته للتنمية الاقتصادية.

المظاهر الاجتماعية

يحدد نمط ومستوى السكن نوع الحياة خاصة الاجتماعية للسكان، فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الامكانيات والتسهيلات وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد، فحسب الدراسات الميدانية تبين أن الفرد الذي يعيش في مسكن صحي وملائم لظروف عائلته وعدد أفرادها، يحسن من حالته الصحية ويقلل من الاصابة بالأمراض النفسية العصبية التي تنشأ من كثرة التزاحم، ويلاحظ أيضا تحسن كبير على المستوى الاخلاقي لأفراد الأسرة، وهذا ما يفسر انحراف وسوء أخلاق بعض الذين يعيشون في مناطق متخلفة التي تسودها المساكن غير الصحية والمزدحمة، حيث ترتفع نسبة الجريمة فيها.

المظاهر الإيكولوجية

يعد مفهوم التزاحم المؤشر الإيكولوجي الأمثل إذ توجد معايير قياسية للمباني والمساكن والشقق السكنية، حسب الكثافة السكانية أو ما يسمى بمعدلات التزاحم، فهذه القياسات يتخذها المهندس المعماري

كعوامل توجيه عند قيامه بالتصميمات المعمارية، لكن هذا المعدل يتأثر بالعوامل الاقتصادية ومستوى دخل الفرد في الدولة، وهو ما تفتقر إليه مباني الاحياء العشوائية في تصميماتها.

وكلما احترمت مقاييس العمارة والمعدلات التخطيطية المعتمدة كالحد الأدنى لسطح المسكن، والحد الأدنى للمساحة السكنية المخصصة للفرد، وكذلك احترام احتياجات الفرد لأشعة الشمس ومكعب الهواء الذي يتراوح بين 3.15 إلى 3.18م للفرد الواحد (العيشي،2003م، ص 13)، كلما تحسنت ظروف الإسكان، وبذلك يجب احترام هذه المقاييس الدولية لمخصصات الفرد من المساحة السكنية.

المناطق الحضرية المتخلفة

إن انتشار ظاهرة التحضر السريع وسوء التخطيط في بعض المدن، أدى إلى ظهور أزمة كبيرة في مجال الإسكان، فانتشرت بذلك ظاهرة السكن الحضري المتخلف على ضواحي المناطق الحضرية الكبرى، ويكون غالبا في شكل أكواخ من طين وأكشاك من صفيح تفتقر إلى أبسط ضروريات الحياة، فتصبح هذه المناطق عرضة للكثير من الأمراض والأوبئة نتيجة تزاحمها وضيق مساكنها وافتقارها للخدمات الصحية وشروط النظافة.

مفهوم المناطق المتخلفة

تعتبر المنطقة المتخلفة من أهم المشكلات الملازمة للمدن، كما أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمشاكل الاجتماعية، التي تسبب قلقا وإزعاجا للحياة الحضرية، فقد جاءت العديد من التعاريف من قبل العديد من الباحثين والعلماء قصد معرفة واقع هذه الأحياء وتعريفها وتبيين خصائصها.

فعرفت على أنها: عبارة عن جزء من أجزاء المدينة، مزدحم بالسكان الفقراء، وانخفاض مستوى النمط العمراني ونوعية المساكن وتسودها ثقافة فردية ذات معايير أخلاقية وقيم نابعة من وضعها الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي المنخفض، والعادات والتقاليد السيئة والضارة، أما بيرجل فقد عرف المنطقة المتخلفة بأنها أماكن تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس والمعايير الإسكانية السائدة في المجتمع والمنطقة المتخلفة التي تعرض سكانها للسلوك الإنحرافي (ابو دراع، 1997م ص64).

أما وايتلر (2000) فقد عرف المناطق الحضرية المتخلفة بأنها "مناطق توصف مساكنها بأنها ذات طابع عمراني قديم متدهور، وأنها تعاني من شدة الازدحام وأن سكانها ذوي دخل محدود" (ص.54)

وخلاصة القول هو إن المناطق المتخلفة تتصف بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعها، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة ونسبة الأمية، وبالتالي انتشار الجرائم والمخالفات، وكذلك التلوث وتدني الخدمات، وهو ما ينعكس سلبا على السكان وحالتهم الصحية والنفسية.

خصائص المناطق الحضرية المتخلفة

إن المناطق الحضرية المتخلفة، تختلف عن بعضها، إلا أنها تشترك في بعض الظواهر الاجتماعية والمادية، نذكر منها على سبيل المثال أنها تتميز برداءة المساكن وعدم توفر الخدمات والمرافق العامة وشدة الازدحام، وجميعها تشترك في الخصائص المشتركة في التالية:

الأحوال السكنية

اهتم الباحثون اهتماما متزايدا بالأحوال السكنية في المناطق الحضرية المتخلفة، التي تتميز بازدحام السكان، وذات طابع عمراني قديم ومهمل لم يمسه الترميم ولا الصيانة، ولذلك فإن الإسكان في هذه المناطق يتسم بالرداءة وعدم توفير الإنارة والتهوية في المسكن، فضلا عن ذكر المعاناة الشديدة تدني الخدمات والتجهيزات الجماعية من الصحة والتعليم ونحوها.

الازدحام السكاني

من خصائص المناطق الحضرية المتخلفة أنها مناطق مزدحمة بالأبنية المكتظة بدورها بالسكان الأمر الذي يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة، هو شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة وضيق البيت الواحد الذي تسكنه الطبقة الفقيرة التي تتميز بدورها بارتفاع حجم الأسرة فتصبح بذلك في حاجة ماسة إلى بيوت رخيصة لا تصلح للسكن.

كثرة تغيير محل السكن

إن أغلبية السكان الذين يعيشون في هذه المناطق يتصفون بالحرية، حيث أنهم في حركة مستمرة وتنقل من محل سكناهم إلى مناطق أخرى وذلك بنسبة أكثر من الذين يعيشون في مناطق حضرية متطورة.

نقص المرافق والخدمات

إن هذه المناطق المتخلفة تتصف بالنقص الكبير إذ لم نقل انعدام المرافق والخدمات الاجتماعية والتسهيلات الضرورية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المؤسسات الادارية والتعليمية والصحية والترفيهية وحتى الدينية في بعض الاحيان، ويكون النقص ايضا والأكثر وضوحا في البنية الأساسية للشوارع كصيانة الأرصفة وكذلك تدني مستوى شبكات المراق العامة المتمثلة في شبكة المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز.

تدهور الصحة العامة وتفشي الأمراض

إن الخصائص التي ذكرت سابقا تبين أن المستوى الصحي في هذه المناطق منخفض جدا، فهي تصبح بذلك عرضة لانتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات وهذا راجع إلى أن سكانها يتعرضون للجرائم مباشرة نتيجة انتشار القمامة والأوساخ وانعدام النظافة.

تدهور الحالة المعيشية وانخفاض الدخل

يعتبر الكثير من الباحثين الفقر كمؤشر لانتشار المناطق المتخلفة باعتبار أن سكان هذه المناطق يعانون انخفاض الدخل، فيؤدي هذا إلى تدهور الحالة المعيشية، دون أن ننسى تفشي الجريمة وخصائص أخرى تبين لنا أن هذه المناطق المتخلفة عبارة عن أماكن خصبة لانتشار الأمراض النفسية والصحية والاجتماعية التي تؤثر على الفرد والأسرة والمجتمع، وعلى أساس ذلك فلمواجهة انتشار هذه الأحياء المتخلفة، التي تعتبر مشكلة من مشاكل الإسكان عمدت الدول إلى انتهاج سياسة التطوير الحضري للحد من هذه ظاهرة العشوائيات.

الخـــاتمة

وفي نهاية البحث الذي تناول دراسة ظاهرة السكن العشوائي في هوامش المدن، خرجت الدراسة ببعض النتائج والتوصيات التي نوجزها في الآتي:

أولاً:- النتائج

1. يظهر تأثير البناء العشوائي على المدن من خلال تشويهه للصورة البصرية بسبب العشوائية في تصميم المباني السكنية والطرق والاستخدامات المجاورة لها، وسبب غياب التنظيم في السكن العشوائي كونه ناتج عن جهود ذاتية في البناء في ظل غياب التخطيط الحضري للمكان.

2. أدى انتشار ظاهرة العشوائيات إلى اعتبارها ظاهرة عالمية لصيقة بالدول النامية، وهي ليست مشكلة عمرانية بحتة يمكن حلها بخطوات واجراءات عمرانية، هي مشكلة تشترك فيها ظروف اقتصادية واجتماعية، كما أنها انعكاس للظرف السياسي للبلد.

3. ارتبطت ظاهرة السكن العشوائي بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، والتي أدت تبعاتها إلى تردي الوضع الاقتصادي للسكان ونزوح الكثير منهم من الارياف الى المدن الكبرى بحثا عن فرص العمل، وهو ما أدى إلى ظهور العشوائيات في هوامش المدن.

4. ظهر مفهوم الاسكان العشوائي خلال الثورة الصناعية التي شهدتها لندن في القرن التاسع عشر، ليأخذ في الانتشار في انحاء كثيرة من العالم، ويطلق على هذه المناطق تسميات عديدة منها السكن السرطاني

ومدن الصفيح والسكن القزمي والسكن غير القانوني، بالإضافة إلى مصطلحات العشوائيات والمدن الاكواخ ومدن الصفيح.

5. لا تقتصر المشكلة الإسكانية على تنظيم البناء السكني أو وجود قصور في تلبية حاجة السكان من المساكن، وإنما تتجلى تداعيات المشكلة الإسكانية في العديد من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.

6. تعتبر مناطق الإسكان العشوائي مناطق غير قانونية وتفتقر في اغلب الاحيان إلى البيئة الصحية للسكن نتيجة لافتقارها إلى مستلزمات ومتطلبات البيئة المعيشية الصحية على مستوى الوحدة السكنية.

7. يساهم السكن العشوائي في تفاقم ظاهرة التلوث البصري الناتجة عن عدم تجانس الطراز المعماري للمساكن، وتأثيره على المظهر الجمالي للبيئة المجاورة.

ثانياً:- التوصيات

1. ضرورة تفعيل دور الاجهزة الإدارية والرقابية للدولة واعطائها الصلاحيات اللازمة لردع المخالفات تلافيا لانتشار مناطق السكن العشوائي.

2. وضع برامج وخطط من قبل الدولة لمساعدة الأسر غير القادرة على تحمل اعباء السكن بإقامة المشاريع السكنية لخدمة هذه الشريحة من السكان.

3. اجراء مسح ميداني اقتصادي واجتماعي للمناطق العشوائية في هوامش المدن للحصول على إحصائيات دقيقة عن عدد سكانها، وظروفهم وبالتالي اعداد قاعدة بيانات يتم الاستفادة منها عند رسم السياسات الإسكانية.

4. دعم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع تنمية المناطق العشوائية، حيث يعد اقحام القطاع الخاص من ضمن السياسات الفاعلة لنجاح مشاريع التجديد الحضري، وكذلك إعطاء دور للمجالس المحلية عند وضع الخطط لتحسين واقع المناطق العشوائية.

5. إصدار القوانين التي تكفل الحفاظ على جمال الهوية العمرانية للنسيج العمراني للمدن والحفاظ على هويتها وثقافتها وتاريخها.

6. التركيز على المشاريع الوحدات السكنية المجمعة، ووضعها ضمن أولويات التنمية المكانية كخطوة أساسية في القضاء على السكن العشوائي وتنظيم مسارات النمو الحضري.

المراجع

1. إبراهيم، أسامة محمود، (2007)، التلوث البصري وأثره على المدينة المصرية المعاصرة، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، جمهورية مصر العربية.
2. إبراهيم، محمد عباس، (2000)، التنمية والعشوائية الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
3. أبو العيون، أشرف عبد الرحيم، (2008)، تنمية التجمعات العمرانية ذات القيمة الحضرية كمنظومات تخطيطية تحقق استقرار الكيان العمراني للمدينة المصرية القائمة بالتطبيق على مدينة المنيا، كلية الهندسة، جامعة المنيا.
4. أبو دراع، احمد، (1997)، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة.
5. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (2001)، يوم الإسكان العالمي، اليابان.
6. حويش، الملا، طاهر، لؤي، (2005)، السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال، دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية، المؤتمر الرابع، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد.
7. السيد، عبد العاطي السيد، (2000)، علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
8. العيشي، علاء وآخرون، (2003)، نظريات تخطيط المدن، مكتبة الباحث للنشر والتوزيع، بغداد.
9. النعيم، عبد الله، (2004)، الاحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، ندوة الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية، القاهرة.
10. عيد، محمد، مرغني، عزت، (2008)، الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في اطار تيسير الإسكان، كلية الهندسة، جامعة اسيوط.
11. فاخر، لينا، (2010)، السكن العشوائي، بحث مقدم لندوة الإسكان العشوائي في العراق لمعهد التخطيط الحضري والاقليمي، بغداد.

Random housing in the margins of cities a study in the geography of housing

Muammar Makhzoum Al-Shahoumi
Department of Geography - Faculty of Arts - Al-Asmaria Islamic University – Libya

Abstract

The research aims to study one of the phenomena of urban urbanization, which is the phenomenon of random housing in the margins of cities, areas of contact between the area of the urban plan of the city and the adjacent rural lands, which are often in the form of rural pockets overlapping with the outskirts of cities.

the analytical method was adopted in this study, by linking the relationship between the emergence and expansion of the phenomenon of informal housing and the low standard of living, the absence of the state's role in laying the foundations of housing development and the disruption of laws and legislation regulating the housing sector.

The study reached several results, the most important of which is random housing is associated with developing countries as a result of the deterioration of the economic conditions of a certain segment of the population, and that random settlements lack of all the requirements for healthy housing, and clearly contribute to the exacerbation of the phenomenon of visual pollution resulting from the heterogeneity of the elements of the place .

The study recommends addressing this phenomenon by activating the role of the agencies concerned with combating violations in all their forms and preventing their spread, in addition to drawing up future plans for housing growth and conducting a field survey aimed at preparing a database to count the residents of slums to provide alternative housing for them in the future, and supporting the private sector in housing development projects.

Keywords: Random housing - visual pollution - evacuation - crowding